

الحقبة الاستعمارية، وقبلها، وكذلك في إطار الدور المشبوه الذي لعبته الدعاية الصهيونية ضد العرب، بعامه، والفلسطينيين، بخاصة، وقوة الضغوط الصهيونية على الساحة الداخلية في أوروبا. وقد جاءت وقائع حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ في وقت كانت ساحة الرأي العام الأوروبي مغلقة في حدود وجهة النظر الإسرائيلية العادية، على أي تقدير، للطرف الفلسطيني. وهكذا، فإنه على الرغم من بروز الحقيقة الفلسطينية بعد ذلك، فقد ووجهت القضية الفلسطينية، على صعيد السواد الأعظم من شرائح الرأي العام، بمتغيرات حالت دون سرعة التحول لصالح تفهم البعد الفلسطيني في الصراع العربي - الإسرائيلي. من هذه المتغيرات، غياب الحقيقة الفلسطينية لفترة طويلة من على ساحة الصراع، وعجز الإعلام العربي عن تصحيح المدركات الأوروبية، طبقاً لخطط وأعية، والحقائق التي وطّدها الصهاينة في فلسطين، وبخاصة تغيير ملامح فلسطين التاريخية، وسيطرة القوى الصهيونية على وسائل الإعلام الجماهيري، ومواكبتها للتطورات العلمية في مجال الدعاية والإعلام، وتصديها، بالثواب والعقاب، لكل من يتعرض إلى قضية فلسطين بين شرائح الرأي العام. وكان جراء هذه الظواهر أن ربح الرأي العام الأوروبي بانتصارات إسرائيل في حرب حزيران (يونيو)، وتقبل، إلى حد بعيد، الموصف الإسرائيلي لأعمال المقاومة الفلسطينية بأنها مجرد حركات «تخريب، أو ارهاب». كما يلاحظ أن الحكومات الأوروبية كانت أكثر مرونة في استجابتها للوقائع المترتبة على الحرب، فأعلنت الحياد، بينما التزم الرأي العام اتجاهات الانحياز إلى إسرائيل، بشكل واضح. ولم ينج من أسار المفاهيم الإسرائيلية لطبيعة القضية الفلسطينية سوى اقلية من القوى السياسية، بدأت تتساءل حول مدى صحة المقولات الصهيونية. لقد برز التحول، بصفة خاصة، بين القوى الشيوعية في فرنسا، والقوى الاشتراكية والشيوعية في إيطاليا. ومع ذلك، فإن اتجاهات الرأي العام الأوروبي، بين حربي حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وتشريع الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، ظلت تدور في فلك التحيز المطلق للجانب الإسرائيلي، والتجاهل الواضح للجانب الفلسطيني، في سياق الصراع في الشرق الأوسط. ولذلك، فإنه لو التزمت الحكومات الأوروبية، في تلك المرحلة، اتجاهات الرأي العام، لتخّلت عن موقف الحياد المعلن بين أطراف الصراع، لصالح الانحياز المعلن إلى جانب إسرائيل. ويلفت النظر إلى أن الحياد الحكومي المعلن لم يكن يعني الاقتراب الرسمي من البعد الفلسطيني في الصراع، من الناحية السياسية، وهو ما يشير إلى انسجام معين بين اتجاهات الرأي العام الأوروبي والمواقف الحكومية تجاه القضية الفلسطينية، على وجه التحديد.

بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، أفرزت التطورات التي مرّت بها القضية الفلسطينية في إطار الصراع العربي - الإسرائيلي، من جهة، وحركة القوى السياسية وتفاعلاتها على الساحة الأوروبية، من جهة أخرى، مجموعة من المتغيرات التي أحدثت أثراً في معالجة الرأي العام الأوروبي للقضية. فعلى ساحة الصراع، برز الدور الفلسطيني، وبرز تأكيد الجانب العربي ضرورة حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، ضمن المطالب العربية المعلنة أبان الحرب. كما أظهر الفلسطينيون اهتماماً بالدور الأوروبي؛ وصحب ذلك ممارستهم لأنشطة سياسية، وإعلامية، في غرب أوروبا عموماً، بهدف لفت نظر المجتمعات الأوروبية إلى وجود الشعب الفلسطيني، ومطالبه التاريخية العادلة. وعلى الساحة الأوروبية، تمخضت التفاعلات السياسية عن نموّ دور قوى اليسار، واليسار الجديد، والقوى الشيوعية، وحماة البيئة، ومؤيدي حقوق الإنسان، وهي قوى تبنت وجهة نظر موضوعية تجاه القضية الفلسطينية، واتصلت، مباشرة، بالطرف الفلسطيني، وأطلعت على أحواله عن كثب، وأسست لجاناً للمناصرة والعمل من أجل فلسطين. وفي الوقت عينه، شعرت قطاعات متزايدة